البنك المركزي يطبع 30 مليار جنيه لسداد أجور الموظفين

الثلاثاء 1 مارس 2016 12:03 م

أكد خبراء اقتصاديون بحسب صحيفة "الدستور" الموالية للانقلاب العسكري أن البنك المركزي يواصل طباعته للعملات النقدية المصرية لسد حاجة الدولة من السيولة اللازمة لاستيفاء مصروفات الحكومة وأجور العاملين، وبحسب بعض التقديرات فقد بلغ إجمالي ما طبعه المركزي نحو 30 مليار جنيه

ويخشى الخبراء من أن عمليات الطباعة تتم دون غطاء من العملة الأجنبية ما سيؤدي إلى اتساع معدلات التضخم وتراجع القدرة الشرائية للعملة المحلية وهو ما ينذر بخطر شديد على الاقتصاد والوضع الداخلي للبلاد

وأكد المستشار أحمد خزيم رئيس منتدى القيمة المضافة والخبير الاقتصادي، أن إقدام البنك المركزي على هذه الخطوة يساهم في تأجيج أزمة الدولار، مضيفاً أن طباعة النقود يؤدي إلى فقدان ازدياد معدلات التضخم وتراجع القوة الشرائية للجنيه، واصفاً الأمر بـ"السير في اتجاه الانتحار الاقتصادي".

وأشار إلى أن البنك المركزي "استسهل" عملية الطبع لسد العجز في السيولة المطلوبة ما يؤدي إلى انفجار سعر الدولار وتخطيه لجميع التوقعات التي كانت تعتقد أن حاجز 10 جنيهات هو نهاية المطاف

ولفت إلى أنه كان يتم الاستناد إلى غطاء الذهب في طباعة العملات ومؤخراً اتفقت الدول على الاستناد إلى غطاء الدولارات، وبطبيعة الحال يعاني الاحتياطي لدى مصر من انخفاض بلغ حد الخطر، خاصة في ظل وجود 6 مليارات من أصل نحو 16 مليارًا ودائع تملكها دول الخليج يحق لهم استردادها في أي وقت

وأردف أن بنهاية الأمر ترتكز خطورة طباعة النقود دون غطاء في احتمال انهيار الدولة اقتصادياً ويقود إلى ماهو أبعد من أزمة اليونان، مشيراً إلى أن التصنيف الائتماني لمصر سيكون في مهب الريح وسيتراجع حينها، إذ يبنى التصنيف بالأساس على قدرة الدولة الوفاء بالتزاماتها الدولية وهو الأمر الصعب في ظل توحش أزمة الدولار